مبان حكومية تسكنها الاشباح

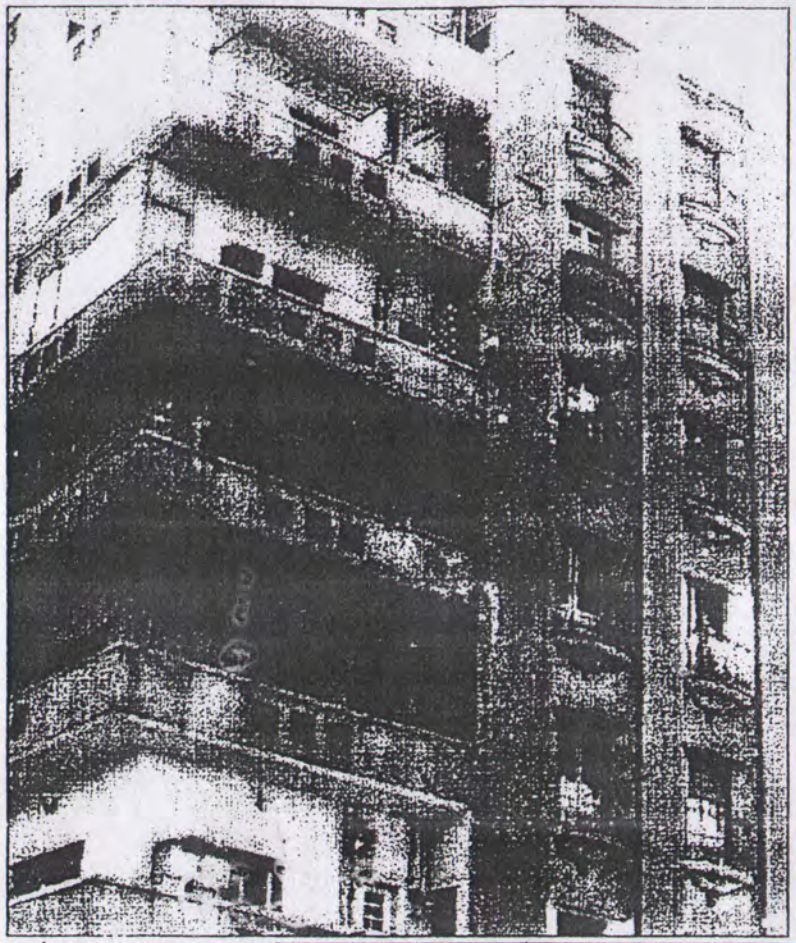

آلاف من الشباب يحلمون بشقة للايجار.. الزواج اصبح شبه مستحيل وعملة نادرة .. في ظل الازمة الطاحنة للاسكان ووصول الشقق السكنية الى ارقام فلكية.. وتأكيدات الحكومة على ترشيد انفاقها هناك مبان حكومية خالية «شغل» عاطلة.. تسكنها العفاريت والاشباح بعد ان استنزفت هذه المباني المليارات من ايرادات الدولة الامر الذي تسبب في توقف المشروعات الخدمية.

المباني الحكومية شاخت قبل ان يتم استغلالها واصبحت وقفاً في الوقت الذي تعاني فيه الموازنة العامة للدولة من عجز يصل الى ٤٠ مليار جنيه سنوياً، الاحرار، طرحت قضية المباني الحكومية الشاغرة منذ سنوات عديدة على الخبراء من خلال السطور التالية:

ملف المباني الخاصة بالهيئات والمصالح الحكومية والوزارات مكدس بالعديد من القضايا الخاصة بانفاق الملايين من الجنيهات على هذه المباني ثم تترك لتسكنها الاشباح وتشير صفحات هذا الملف الاسود الى وجود سبني شامق خاص بديوان وزارة المالية في نهاية امتداد شارع رمسيس بالعباسية تكسنه العفاريت والاشباح حيث صدر قرار وزاري من مجلس الوزراء في ابريل ١٩٩٧ لاخلاء المباني والهيئات والمصالح الحكومية في وسط القاهرة ونقلها الى ابراج وزارة المالية التي بدا تشييدها منذ سنوات وحتى الان لايزال هذا المبني يبحث عن وظيفة له بين دهاليز الوزارات.

وعندما نقلب صفحة مبنى وزارة المالية الذي اخذ جانبا كبيرا من هذا الملف الاسود نجد ان المجلس الشعبي المحلي بالاسماعيلية اكتشف ان الحافظة اقامت فندقاً منذ ١٥ عاما داخل مشروع قرية سكنية على بحيرة التمساح وتوقف العمل بالفندق عام ١٩٩٤ رغم تشييده بالكامل وتبين ان المقاول المنفذ سافر للخارج بعد تعثره المادي واصبح الفندق سكناً للحيوانات الضالة واتضح ان تكلفة انهاء المشروع لتزيد على نصف مليون جنيه بعد ان بلغت تكلفته ٢,٥ مليون جنيه وقد تقدم المهندس نصر ابوالحسن رئيس لجنة الاسكان بالمجلس المحلي للمحافظة يطلب احاطة حول اسباب توقف العمل بالمشروع وقرر المجلس المحلي تشكيل لجنة فنية لتقصي الحقائق برئاسة رئيس لجنة السياحة وطلبت اللجنة بعد انتهاء اعمالها ان تقوم المحافظة بتدبير الميزانية اللازمة لاكمال الفندق لتوظيفه في المشروعات السياحية بالاسماعيلية.

صفحة اخرى في هذا الملف الاسود تشير الى قضية خطيرة ومعقدة ترجع الى عهد الرئيس الراحل السادات حيث قام المهندس حسب الله الكفراوي ببناء مجمع مصالح بمدينة السادات بزعم نقل الهيئات والوزارات اليه ورغم ان الفكرة كانت براقة ولامعة وقتها خاصة وان الخبراء اكدوا ان ذلك سوف يعمل.

على تقريع وسط القاهرة وفك طلاسم الزحام الرهيب الذي جعل المحروسة تختنق وقت الذروة وخلال تلك الفترة الكل استبشر خيراً وتم بالفعل بناء هذا المجمع الحكومي بعد ان استنزف موارد الدولة وتوقفت وقتها العديد من المشروعات الحيوية ووجهت جميع الموارد لجمع السادات ولكن سرعان ماتحول هذا البريق الى حدأ واصبح حلم نقل الوزارات الى هذا المبنى سرابا ونظل مجمع المصالح مهجوراً لسنوات عديدة واصبحت الاستثمارات التي انفقت عليه معطلة.

امثلة عديدة مشابهة في وزارات اخرى ربما لاتعرف تلك الوزارات ان مبانيها المهجورة تابعة لها وربما تعرف وتعتبرها وقفاً اوتؤوة مجددة

اسراف

يؤكد د.محمد رضا محرم الاستاذ بكلية الهندسة جامعة الازهر على ان هناك ظواهر تتصل بانفاق الموارد وتنطوي على افراط وتبديد لهذه الموارد من جانب الحكومة التي يفترض فيها انها اعلم بحقيقة المحنة التي نعيشها مشيرا الى ان هذه الظواهر تتمثل في تضخيم الانشاءات والمباني الحكومية والتعجل في الانشاء دون وضع تصور اوخطة واضحة للاستخدام وكذلك الانفاق والبذخ على المباني الحكومية بشكل مبالغ فيه موضحا ان مجمع وزارة المالية بمدينة نصر يتسع للعديد من الوزارات لو تم الاخذ في الاعتبار ترشيد الانفاق الحكومي ولكن المفاجأة ان وزارة المالية التي يفترض حرصها على الاموال المرصودة في الميزانيات للوزارات الاخرى وتتشدد معها تبدو في غاية التسيب والتبذير والاهمال ولايوجد مبرر في ان تظل وزارة المالية وسط المدينة المزدحمة وقطاعاتها موزعة في مبان عديدة بعضها مستأجر وتمتنع عن جمع هذه الادارات والقطاعات في مجمع واحد يسهل عملية الادارة والسيطرة ويقدم خدمة للمواطنين في منطقة اقل ازدحاماً من وسط المدينة ويضيف د. رضا محرم ان مجمع السادات نموذج صارخ للمأساة التي نعيشها والتخبط في السياسات والقرارات.

فعندما يتقرر نقل وزارات الدولة الى مدينة السادات فلا يجب اخذ مثل هذا القرار اعتباطا لان الانتقال يعني تغيير مقر الحكومة وهذا القرار اخذ بسرعة وبالتالي ماحدث في مجمع السادات كان نتيجة طبيعية للتعجل باتخاذ القرار مشيرا الى ان هناك اسرافا. الواضح في معظم المباني التي تم تشييدها في الفترة الاخيرة سواء كانت تخص الجهاز التنفيذي او القضائي حيث يلاحظ ان هذه المباني اشبه بسروح فيها من الضخامة والابهار والرفاهية مما لا يتناسب مع الحالة الاقتصادية الحالية والخدمة التي تؤدي للمواطنين ويجب ان يكون الاهتمام بالوظيفة قبل الشكل والحرص على تقديم خدمة متميزة بعيداً عن المظاهر التي تدل على الترف والبذخ مؤكداً على انه في ظل الضغوط والتاعب الاقتصادية الشديدة التي تعاني منها ميزانية الدولة اصبح واجباً ان يعاد النظر في كل المباني والتجمعات المبنية لادارات الدولة في حدود القاهرة الكبرى على الاقل ويجب ان تلتزم جميع الوزارات والهيئات بالانتقال اليها وان تخلى مواقعها في وسط القاهرة المزدحمة وتترك جميع المباني التي تشغلها بالايجار او التي استولت عليها من المواطنين وان يتم ترشيد الانفاق على المباني الحكومية. وبخصوص التجمعات الكبرى للمباني الحكومية.

يجب ان تقدم هذه المباني للهيئات الخدمية الكبرى التي تكون في حاجة اليها في المحافظات المجاورة او للهيئات ذات الطابع الخاص مثل الجامعات على ان تلتزم الاخيرة بأداء الخدمة وتقوم الحكومة بتسهيل جميع الاجراءات لعمل هذه المؤسسات حيث انشئت جامعة الازهر فرعا لها في مدينة السادات وزغم مضي ١٠ سنوات لم يستخدم هذا الفرع اطلاقاً واصبحت حراسة وصيانة هذا المبنى مشكلة كبرى ولذلك يمكن للحكومة ان تقدم هذه المباني للجمعيات الاهلية التي تنشئ المدارس والمعاهد العليا والمستشفيات

اهدار

ويقول د. محمد عبدالباقي استاذ التخطيط العمراني بهندسة عين شمس انه بعد ثورة يوليو عندما ارادت الدولة ان توفر للشعب الخدمات المطلوبة له من مدارس ومبان ادارية ووحدات صحية قام تجد امامها سوى استغلال المباني التاريخية والقصور المتميزة والمتفردة في طابعها المعماري وحولتها الى مبان ادارية دون ايجاد صيانة لها الامر الذي ادى الى انهيار العديد من تلك المباني المتميزة واساءة استغلالها مثال ذلك قصر الامير الاي طوبش باشا بشبرا الذي تحول الى مدرسة ثم حرق بسبب الاهمال وتحولت حدائقه الى مجموعة مدارس وبعد حرب اكتوبر عندما ارادت الدولة انشاء مبان لها بعد ان استغلت جميع المباني والقصور القديمة فلجأت الى انشاء مبانيها في العديد من المناطق فأصيبت بتخمة مبان حيث قامت وزارة الاسكان بانشاء مجمع الوزارات في مدينة السادات وظلت هذه المباني شاغرة لاكثر من ٢٠ عاماً دون استغلال الامر الذي ادى الى اهدار استثمارات الدولة في منشآت لا عائد منها واخيراً تم توريط جامعة المنوفية في استغلال تلك المباني الامر الذي ادى الى ادخال العديد من التعديلات على تلك المباني لتحويل تصميمها من الاستخدام الاداري الى الاستخدام التعليمي وهذا يمثل اهدارا للمال العام وتخبطا في اتخاذ القرارات ولاتوجد جهات رقابية تحقق في اهدار المال العام ويجب على الحكومة ان توجه استثماراتها المهدرة في تلك المباني الى تعمير المدن الجديدة وانشاء مساكن الشباب بعيداً عن العمران حيث لم تتمكن الدولة الى الان من ادارة التنمية العمرانية في المدن الجديدة ولم تتمكن من ايجاد الآليات الفعالة التي تعمل على وجود توازن مابين الاستيطان البشري والخدمي والصناعي حيث تستحوذ القاهرة على ٤٠٪ من الاستثمارات في المرافق والخدمات في حين انها تستوعب ٢٥٪ من عدد السكان ولا يوجد عدالة في توزيع الاستثمارات.

ترشيد

ويشير د. حمدي عبدالعظيم - عميد مركز الدراسات باكاديمية السادات للعلوم الادارية - الى ضرورة شغل المباني التي تم انشاؤها للوزارات المختلفة ومن بينها مبنى وزارة المالية حيث يؤدي ذلك الى تخفيف الضغط عن وسط القاهرة والمساهمة في حل مشكلة المرور ولابد من اخلاء الاماكن التي تشغلها الوزارات بصفة مؤقتة في اماكن ليست مخصصة لها حيث ان وزارة المالية تشغل مبنى وزارة العدل كما ان كثيرا من الوزارات لاتزال تشغل شققا سكنية وسط القاهرة رغم صدور قرارات من رئيس الوزراء السابق بإخلاء هذه الشقق وتسليمها لاصحابها مؤكداً على ان ترشيد الانفاق العام يتطلب استغلال المباني الحكومية للدولة بشكل اقتصادي يتناسب مع تكاليف الاستثمارات الباهظة التي انفقت عليها ولهذا يجب شغل هذه المباني او تقوم الدولة بتأجيرها الى جهات اخرى او تبيعها للقطاع الخاص وتحويل ايراداتها لخزانة الدولة لاستثمارها في مشروعات انتاجية تساهم في توفير الالاف من فرص العمل للخريجين سنوياً والمساهمة في علاج مشكلة البطالة التي وصلت نسبتها الى ١٢٪ وهو معدل مرتفع بالمقارنة بالدول المتقدمة حيث لاتتعدى هذه النسبة ٤٪ وبالتالي يجب ان تكون هناك قرارات حاسمة من الحكومة بعدم انشاء اي مبان جديدة للوزارات او المصالح الحكومية الا بناء على دراسات اقتصادية وادارية محددا بها البرنامج الزمني للانتقال التدريجي للعاملين من المباني القديمة الى الجديدة مع احاطة جميع العاملين بهذه القرارات لتنفيذها في الوقت المناسب ولاشك ان اهمية هذا الكلام تظهر في ظل ما اعلنه وزير المالية من الاتجاه الى اعداد الموازنة العامة للدولة وفقاً لاسلوب موازنة البرامج والاداء التي تعني عدم اعتماد اي مبلغ من موازنة الدولة لاي جهة الا بناء على دراسات للتكلفة والعائد حتى لايكون ذلك اهداراً للمال العام.

ويحقق ترشيداً في نفقات الموازنة العامة للدولة وتقليل العجز الكبير والمتزايد سنوياً والذي يصل الى حوالي ٤٠ مليار جنيه كعجز كلي يتم تغطية جزء منه بالقروض ثم يتحقق عجز صافي نحو ٢٠ مليار جنيه تمثل ٤,٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي.

زعزعة

ويزكد د.عبدالله عبدالعزيز رئيس قسم التخطيط بهندسة عين شمس على ان الانتقال الى المباني الحكومية التي تم تشييدها منذ سنوات يتطلب تجهيزات وخدمات كبيرة لم يتم اعدادها حتى الان رغم مضي سنوات طويلة على تشييد تلك المباني مشيرا الى ان نقل الموظفين الى المباني الحكومية الجديدة يتطلب فترة انتقالية كبيرة ومرحلة توفيق اوضاع حتى لاتحدث زعزعة في الخدمات التي تقدمها الجهات الحكومية مشيراً الى ان كل وزارة تضع الاولويات الخاصة بها موضحاً ان هناك استثمارات ضخمة تم اهدارها في المباني الحكومية دون الاستفادة منها في انشاء مساكن للشباب او توظيفهم مؤكداً على ان وزارة التعمير كان من خطتها الانتقال الى المدن الجديدة وحتى الان لم يتم ذلك وهذه مسائل ادارية ويجب ان يكون هناك خطة لادارة اموال الدولة حسب الاولويات والاحتياجات ويجب ان تقوم الدولة بحصر المباني الشاغرة الخاصة بها.

عاطف عبيد

مدحت حسانين

د. رضا محرم:

مباني الحكومة الفاخرة لاتتناسب مع الحالة الاقتصادية التي نعيشها

د. محمد عبدالباقي:

الحكومة أصيبت بـ «تخمة» مبان!

تجميد مجمع الوزارات ٢٠ عاماً قبل اهدائه لجامعة المنوفية

أبراج وزارة المالية خالية من الموظفين رغم افتتاحها منذ ثلاث سنوات

تحقيق:
علي تركي

د. حمدي عبدالعظيم:

مبنى مجمع للوزارات هو الحل

د. حمدي عبدالعظيم

محافظة الاسماعيلية نسيت فندقا تكلف ٢,٥ مليون جنيه منذ ١٥ عاما!!